الأمم المتحدة S/2011/281

مجلس الأمن

Distr.: General
3 May 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة، والتطورات المتصلة بها، في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٢ – وتظل أولويات البعثة دون تغيير، وهي: تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وتواصل البعثة السعي إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال التعامل مع القيادة في بريشتينا وبلغراد، ومع الطوائف في كوسوفو، ومع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. وواصل كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) أداء دوريهما الهامين في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) ومع تقرير الأمين العام (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحت السلطة العامة للأمم المتحدة وضمن إطار موقف الحياد الذي تتبعه للأمم المتحدة. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي التعاون والتنسيق مع البعثة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة.

ثانيا – الحالة السياسية

٣ – اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير باضطرابات سياسية محلية نجمت، في جملة أمور، عن الاستقطاب السياسي الذي برز في أعقاب اختتام العملية الانتخابية في كوسوفو. ففي

الرجاء إعادة استعمال الورق

٧ شباط/فبراير، أعلنت اللجنة الانتخابية المركزية النتائج الموثقة لانتخابات جمعية كوسوفو لعام ٢٠١٠ على النحو التالي: حصل حزب كوسوفو الديمقراطي على ٣٤ مقعدا من مجموع مقاعد الجمعية التي يبلغ عددها ١٢٠ مقعدا، تلته الرابطة الديمقراطية لكوسوفو، التي حصلت على ٢٧ مقعدا، ثم حركة تقرير المصير، التي حصلت على ١٤ مقعدا، والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، الذي حصل على ١٢ مقعدا، وتحالف كوسوفو الجديد، الذي حصل على ٨ مقاعد. وفازت الأحزاب السياسية لألبان كوسوفو بما مجموعه ٩٥ مقعدا في حين حصل حزبا صرب كوسوفو على ٣ مقاعد (مقعدان للحزب الليبرالي المستقل ومقعد للقائمة الصربية الموحدة)، بالإضافة إلى المقاعد العشرة المحجوزة لصرب كوسوفو. وفازت ''الطوائف الأخرى'' بمقعدين (مقعد للحزب الديمقراطي التركي لكوسوفو ومقعد لحزب الاندماج الأشكالي)، إضافة إلى المقاعد العشرة المخصصة لها (٤ مقاعد لطوائف الروما والأشكالي والمصريين، و ٣ مقاعد للطائفة البوسنية، ومقعدان للطائفة التركية، ومقعد لطائفة الغوراني).

٤ - وأسفرت المناقشات التي جرت عقب ذلك بشأن تشكيل حكومة ائتلافية عن انقسامات حادة بين الأحزاب السياسية الرئيسية. ورفض كل من الرابطة الديمقراطية لكوسوفو والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو المشاركة في ائتلاف بقيادة حزب كوسوفو الديمقراطي، في حين رفض حزب تقرير المصير الاشتراك مع أي حزب سياسي من المؤيدين لمقترح الوضع الشامل الذي تقدم به مارتي أهتيساري المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة.

٥ - ونظرا لذلك الوضع، وجد حزب كوسوفو الديمقراطي نفسه أمام خيار اتخذه أخيرا، وهو تشكيل حكومة ائتلافية بالاشتراك مع تحالف كوسوفو الجديد والغالبية العظمى لأحزاب صرب كوسوفو والطوائف الأخرى. ويحظى الائتلاف بدعم ٦٤ نائبا في جمعية كوسوفو. وفي ٢١ شباط/فبراير، عقدت الجمعية جلسة تأسيسية قام فيها النواب بانتخاب هيئة رئاسة الجمعية وأعادوا انتخاب ياكوب كراسنيكي رئيسا للجمعية. وفي اليوم التالي، انتخبت الجمعية بهجت باكولي قائد تحالف كوسوفو الجديد رئيسا لكوسوفو، بأغلبية ٦٢ صوتا، في الجولة الثالثة من الاقتراع، وعينوا حكومة بقيادة رئيس الوزراء هاشم تاجي.

٦ - وفي ١ آذار/مارس، برزت أزمة سياسية بعد قيام أعضاء معارضين في الجمعية بالطعن في مشروعية عملية انتخاب الرئيس. وفي ٣٠ آذار/مارس، قضى حكم محكمة بأن إجراءات الانتخاب خالفت الدستور نظرا لعدم وجود مرشح ثانٍ ولأن عدد الحاضرين من أعضاء الجمعية كان دون النصاب اللازم.

٧ - وفي ٦ نيسان/أبريل، وعقب محادثات مكثفة ووساطة دبلوماسية، توصل حزبا الائتلاف، حزب كوسوفو الديمقراطي وتحالف كوسوفو الجديد، وأكبر حزب معارض في الجمعية، الرابطة الديمقراطية لكوسوفو، إلى اتفاق بشأن مرشح جديد حظي بتوافق الآراء لمنصب الرئيس، وتعديل إجراءات انتخاب الرئيس، وإصلاح نظام الانتخابات في كوسوفو. واتفق كل من رئيس الوزراء تاجي ورئيس الرابطة الديمقراطية لكوسوفو عيسى مصطفى والرئيس السابق بهجت باكولي على تقديم عاطفة جاهجاغا، التي كانت تشغل منصب نائبة المدير العام لشرطة كوسوفو حتى ذلك الحين، بوصفها المرشح المتفق عليه بتوافق الآراء لمنصب الرئيس. وبفضل الاتفاق تسنى للجمعية انتخاب السيدة جاهجاغا في اليوم التالي، بأغلبية ٨٠ صوتا وفي حضور ١٠١ من النواب. وبموجب الاتفاق، ستتولى السيدة جاهجاغا منصبها حتى خريف عام ٢٠١٢، الموعد الذي سينتخب فيه الرئيس مباشرة، حسب التعديلات الدستورية المتوقعة. واتفقت الأحزاب الثلاثة كذلك على تقسيم كوسوفو إلى عدد من المناطق الانتخابية. وبموجب الاتفاق، يظل شكل الائتلاف الحاكم دون تغيير، مؤلفا من حزب كوسوفو الديمقراطي وتحالف كوسوفو الجديد، مع زيادة دور تحالف كوسوفو الجديد بمنصبين وزاريين إضافيين. وستظل الرابطة الديمقراطية لكوسوفو في المعارضة.

٨ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحكومة الجديدة تتألف من ستة نواب لرئيس الوزراء و ١٨ وزارة. ولصرب كوسوفو ثلاث وزارات مقارنة بوزارتين في الحكومة السابقة، بما يشمل وزارة إدارة الحكم المحلي التي يتقلد وزيرها أيضا أحد مناصب النواب الستة لرئيس الوزراء.

٩ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اتخذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بأغلبية ساحقة، قرارا بشأن تقرير المقرر الخاص ديك مارتي عن التحقيق في ادعاءات بمعاملة غير إنسانية للناس والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو. وأهابت الجمعية البرلمانية بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، توضيح اختصاصات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو و/أو أي هيئات قانونية دولية أخرى يوكل لها إجراء تحقيقات متابعة، وتزويد بعثة الاتحاد الأوروبي بالموارد اللازمة للاضطلاع بأنشطتها. ودعت الجمعية البرلمانية كذلك بعثة الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيق محايد في جميع الادعاءات الواردة في التقرير وطلبت إلى حكومتي صربيا وألبانيا التعاون معها تعاونا تاما. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي بيانا يفيد بأنها تتعامل مع الادعاءات الواردة في التقرير بقدر كبير من الجدية، وأن لها القدرات والدراية الفنية والولاية القانونية لإجراء المتابعة القانونية وأن المدعين العامين التابعين لها قد شرعوا في إجراء التحقيقات الأولية. وأعربت السلطات في بلغراد عن أنها تفضل أن يتم التحقيق على يد هيئة

لها ولاية قانونية في مواقع التحقيق المحتملة وتعمل تحت سلطة مجلس الأمن. وشدد كل من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والسلطات الصربية على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لكفالة حماية فعالة للشهود. وأعربت السلطات في بريشتينا عن استعدادها للتعاون مع التحقيق.

١٠ - وفي ١٧ شباط/فبراير، أحيت سلطات كوسوفو الذكرى السنوية الثالثة لإعلانها الاستقلال بتنظيم احتفالات في وسط بريشتينا. ومنذ تقديم التقرير السابق للأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2011/43)، اعترفت دولة عضو أخرى بكوسوفو، ليصبح مجموع عدد الدول المعترفة بها ٧٥ دولة. وفي ١٧ آذار/مارس، أحيا صرب كوسوفو الذكرى السنوية السابعة لأعمال الشغب التي نُظمت في آذار/مارس ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة S/2004/348) بثلاث مناسبات احتفالية في كل من بريشتينا وميتروفيتشا الشمالية وغراتسانيكا.

ثالثا - التعامل بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بدء اجتماعات الحوار بين بريشتينا وبلغراد التي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٩٨ (A/RES/64/298) ويسرها الاتحاد الأوروبي. ويهدف الحوار إلى تعزيز التعاون وإحراز تقدم في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحسين حياة الناس في المنطقة.

١٢ - وانعقدت الاجتماعات الثلاثة الأولى في بروكسل في ٨، و ٩، و ٢٨ آذار/مارس، وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. وعمل روبرت كوبر، مستشار دائرة العمل الخارجي الأوروبية، بصفته ميسرا. وقاد وفد بلغراد بوريسلاف ستيفانوفيتش، المدير السياسي لوزارة الخارجية، وقادت وفد بريشتينا إديتا طاهري، نائبة رئيس الوزراء. واتفق الطرفان على مناقشة المواضيع التي تؤثر مباشرة على الحياة اليومية للسكان.

١٣ - واتفق الجانبان على ضرورة إتاحة وصول السكان إلى بيانات سجل مدني وسجل عقاري بغية الحصول على معلومات يمكن التحقق منها في هذين المجالين. وحددت المناقشات السبيل إلى المضي قدما فيما يتصل بمسألة توافر المعلومات المضمنة في دفاتر السجل المدني. وسيتولى فريق عامل مشترك، برئاسة بعثة الاتحاد الأوروبي، العمل الفعلي المتمثل في إكمال معلومات السجل المدني. وفيما يتعلق بمعلومات السجل العقاري، التزم الجانبان بمواصلة صياغة اتفاق إطاري شامل يرمي إلى إنتاج سجلات عقارية أكثر دقة.

١٤ - وشملت المسائل الأخرى التي نوقشت في أول اجتماعين التجارة الإقليمية وحرية حركة البضائع، وهو ما له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية لفرادى الأسواق الصغيرة في جنوب شرق أوروبا. وحدد الطرفان أسلوبا للعمل يتيح نهجا براغماتيا لعقد اجتماعات

اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى في إطار الرئاسة الحالية، بما يشمل مكان الاجتماعات الأولى. وجرى أيضا تبادل للآراء بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء، ونوقش الطيران المدني بصورة مقتضبة. وبالنسبة لتلك المواضيع، تركزت المحادثات حتى الآن على التعاون بغية تقديم خدمات أفضل للعملاء، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة الممارسات المراعية للبيئة.

١٥ - وفي أعقاب المناقشات التي عقدتها الأفرقة العاملة التقنية، ناقش الاجتماع الثالث حرية التنقل، مركزا على بطاقات الهوية، وجوازات السفر، وتأمين السيارات، ورخص القيادة، ولوحات تسجيل المركبات، واستعرض مسائل تتصل بالسجل المدني، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء. ومن المقرر إجراء المزيد من المناقشات وأكد الجانبان مجددا التزامهما بالعمل من أجل إيجاد حلول من خلال الحوار.

١٦ - وتساهم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الأعمال التحضيرية للحوار بشأن طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك الأختام الجمركية، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والتصديق على الوثائق، وهي تقدم المساعدة للاجتماعات. ويواصل ممثلي الخاص وممثلي في بلغراد عقد اجتماعات منتظمة مع القيادة الصربية، تكملة للدعم المقدم لعملية الحوار الرسمية، وتزايدت وتيرة الاتصالات بين ممثلي الخاص وسلطات كوسوفو. ويواصل موظفو البعثة الاتصال والتنسيق بانتظام مع سلطات كوسوفو على الصعيد العملي.

١٧ - وبتيسير من البعثة، واصلت بريشتينا وبلغراد التعاون بشأن مسائل المفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين الذي تترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد هوية رفات تسعة أشخاص إضافيين، ليصبح بذلك الرقم التقديري للجنة الصليب الأحمر الدولية للأشخاص المفقودين حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ هو ١ ٨١٤ شخصا. إضافة إلى ذلك، عقدت جلسة للفريق الفرعي المعني بالطب الشرعي في بريشتينا واعتمدت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين والتابعة لحكومة كوسوفو تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠ وخطة عملها لعام ٢٠١١. وتظل مشكلة المفقودين تشكل تحديا رئيسيا للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الطوائف، وتظل تعيق عمليات العودة.

رابعا - شمال كوسوفو

١٨ - على الرغم من التوترات الكامنة، كانت منطقة شمال كوسوفو هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين كان صرب كوسوفو يحاولون توحيد موقفهم السياسي حيال القضايا العملية التي ستتم مناقشتها في سياق الحوار، وخصوصا تلك المتعلقة بالجمارك

والشرطة والمحاكم، كان ألبان كوسوفو يركزون بشكل كبير على التطورات المحيطة بالانتخابات في كوسوفو. كما ساهمت الأحوال الجوية في فصل الشتاء، التي لم تكن مواتية للاضطلاع بأنشطة البناء، في الاستقرار العام في المناطق الحساسة مثل كروي آي فيتاكوت/برجاني.

١٩ - وازدادت حدة التوتر بسبب المساعي المتكررة التي بذلها وزير داخلية كوسوفو لنشر وحدات مختلطة عرقياً من شرطة المرور الإقليمية التابعة لـ ''جمهورية كوسوفو'' وتكثيف أنشطة الوحدات الخاصة لشرطة كوسوفو في البلديات الشمالية التي يشكل صرب كوسوفو الأغلبية فيها، دون التشاور مع الطوائف المحلية. واعتبر العديد من أفراد طوائف الشمال أن هذه المحاولات لا تمليها اعتبارات سيادة القانون، بل يُقصد منها تخويف السكان المحليين وفرض هياكل بريشتينا عليهم دون موافقتهم. ويُنظر بطريقة مشابهة إلى زيارات الرئيس المنتخب في ذلك الوقت بهجت باكولي إلى الشمال، بما في ذلك تسهيل نقله من جانب قوة كوسوفو. وشكا زعماء محليون من أن المساعدة التي قدمتها هذه القوة للسيد باكولي شككت في حياد القوة والتزامها بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي ١٠ نيسان/أبريل، أدى انفجار يُعتقد أنه ناجم عن قنبلة يدوية إلى إضرام حريق في كشك تابع لشركة تأمين خاصة في بريشتينا كان قد أقيم عند البوابة ٣١، في بلدية زوبين بوتوك، وتدميره بشكل كامل؛ ولم تفد أنباء عن وقوع إصابات ولا تزال التحقيقات جارية.

٢٠ - وعلى نحو مماثل، تعرّضت عملية اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو/قوة كوسوفو في زوبين بوتوك في ١٥ شباط/فبراير، تهدف إلى مكافحة النشاط الإجرامي المنظم، إلى الانتقاد من جانب أصحاب الأعمال التجارية المحليين، إذ اعتبروا أنها تهدف إلى إرغام جميع الأعمال التجارية الصغيرة في الشمال على دفع الضرائب لمؤسسات كوسوفو التي لا يعترفون بها، وأنها ساهمت في زيادة توتر العلاقة بين الطوائف في الشمال من جهة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

٢١ - وأكدت الانتكاسات التي شهدتها العلاقات بين الطوائف المحلية في الشمال وبعض الجهات الدولية الفاعلة أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في مجال تيسير التواصل بين القوميات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة بذل مساعٍ تكللت بالنجاح لتحقيق التواصل بين طوائف الشمال والجنوب.

٢٢ - وفي ١ شباط/فبراير، تم الانتهاء من نقل ٣٨ أسرة كوسوفية من طائفتي الروما والأشكاليا من مخيم أوستيرود في شمال ميتروفيتشا وإعادة توطينها في منازلها التي أعيد بناؤها حديثا في حي طائفة الروما في جنوب ميتروفيتشا. وحتى الآن، نُقلت ٩٦ أسرة كوسوفية

من طائفتي الروما والأشكاليا من مخيمي تشيسمين لوغ وأوستيرود الملوثين بالرصاص وأعيد توطينها في حي طائفة الروما.

خامسا – الحالة الاقتصادية

٢٣ – في ٣١ آذار/مارس، وافقت جمعية كوسوفو على الميزانية لعام ٢٠١١ التي تتضمن زيادة مثيرة للجدل في مرتبات موظفي القطاع العام. وتمت الموافقة على هذه الميزانية في ظل المحادثات بين سلطات كوسوفو وصندوق النقد الدولي بشأن تحصيل الإيرادات وقضايا الإنفاق، في إطار الترتيب البديل الذي وضعه الصندوق في ما يتعلق بكوسوفو. ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن زيادة مرتبات موظفي القطاع العام المدرجة في الميزانية تؤدي إلى زيادة بنسبة ٢٧ في المائة في فاتورة مجموع المرتبات الحكومية، وهو أمر غير مألوف في المنطقة، ويشكل انتهاكا لاتفاق صندوق النقد الدولي، ويُخشى أن يخلّف عواقب سلبية على اقتصاد كوسوفو.

٢٤ – وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الفرضيات التي وضعتها الحكومة بشأن مصادر الإيرادات ومستوياتها، مثل العائدات المتوقعة خلال السنة المالية الحالية من البيع المقترح لشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمستوى المفترض لحصيلة إيرادات الجمارك، تُعتبر غير مؤكدة. وفي السياق الحالي، لا يُتوقع دفع أي مبالغ أخرى في إطار الترتيب البديل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ومنذ تسديد الدفعة الأولى في تموز/يوليه ٢٠١٠، لم تُدفع أي مبالغ أخرى، رغم أنه كان من المتوقع أصلاً تسديد دفعتين أخريين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١.

٢٥ – ولا تزال أعداد الوظائف التي تولّدها الحركة الاقتصادية غير كافية للتخفيف من مستويات البطالة المرتفعة، وذلك على الرغم من النمو الاقتصادي لكوسوفو الذي يُتوقع أن يبلغ ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ورغم صعوبة تجميع أرقام دقيقة تتصل بالعمالة، تشير التقديرات إلى أن نحو ٣٠ ٠٠٠ من الشباب يدخلون سنوياً سوق العمل الذي لا يقدّم فرصاً للعمل أو للتطور المهني إلا لقلة قليلة منهم. ويزيد هذا الوضع من شدة الضغوط التي يتعرض لها الاستقرار العام لكوسوفو. ولا تزال اليد العاملة من أبرز الصادرات، حيث أن التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون تموّل جزءاً كبيراً من حركة الاستهلاك الداخلي في كوسوفو.

٢٦ – وبشكل عام، نصح صندوق النقد الدولي الحكومة بإبقاء الزيادة التي طرأت على فاتورة الأجور ضمن حد أقصى قدره ١٥ في المائة، والبدء بسرعة في تطبيق إصلاحات

لتعزيز الزيادة في الإنتاج المحلي والإنتاجية، وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الزراعي، وعدم النظر مستقبلاً في إقرار زيادات أخرى في المرتبات إلا إذا كان ذلك ممكناً.

سادسا – الأمن

٢٧ – ظلت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تمثلت غالبية الحوادث التي وقعت في حوادث السلب والسرقة وإحداث أضرار في الممتلكات. وما زالت عمليات السلب المسلح منتشرة في جميع أنحاء كوسوفو، وقد حصل ما يقرب من ٧٠ في المائة من هذه العمليات في بريشتينا، حيث يتركز الوجود الدولي. وفي الواقع، ازدادت الحوادث الإجرامية التي تستهدف أعضاء المجتمع الدولي.

٢٨ – وشهد العدد الإجمالي لأعمال القتل ومصادرة الأسلحة والمخدرات وحوادث إطلاق النار زيادة طفيفة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن الشرطة في كوسوفو نفذت عددا من العمليات الناجحة التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.

٢٩ – وبقيت الجرائم التي تتعرض لها الأقليات تشمل بشكل أساسي حالات تحرش وتخويف واعتداءات بسيطة، وحوادث متصلة بالممتلكات، بما في ذلك إلحاق أضرار بالكنائس والمقابر الأرثوذكسية ومنازل العائدين في مواقع العودة المنظمة. وأُبلغ عن وقوع اعتداءين إجراميين خطيرين خلال هذه الفترة. ففي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تعرض رجل من صرب كوسوفو، من قرية أوبراشكا (بلدية إستوك) التي يسكنها خليط عرقي، للضرب على يد ثلاثة رجال مجهولين، بينما كان يعمل في فناء منزله. وأودع الضحية المستشفى في حالة خطيرة. وقد احتُجز رجل مشتبه به من ألبان كوسوفو. وفي ٢٩ آذار/مارس، أصيب رجل من صرب كوسوفو، في قرية فيترومیتشا المختلطة عرقيا (بلدية بيجي)، بجروح خطيرة عندما أطلق عليه ثلاثة رجال مجهولين أعيرة نارية. وما زال الدافع وراء هذين الاعتداءين مجهولا.

٣٠ – وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، سجلت شرطة كوسوفو وقوع ١٦ حادث تخريب وسرقة ألحقت أضراراً بمواقع ثقافية ودينية: ٧ مواقع صربية أرثوذكسية، و ٦ مواقع إسلامية، و ٣ مواقع للروم الكاثوليك. وبالنظر إلى أن عدد حالات التخريب المسجلة شهد زيادة بالمقارنة مع الفترة نفسها خلال العام السابق، أصدرت شرطة كوسوفو تعليمات إلى جميع المكاتب الإقليمية الشرطة لزيادة الدوريات في المواقع التراثية الثقافية والدينية.

٣١ - وأدى اعتقال أفراد سابقين في جيش تحرير كوسوفو السابق وتنظيم احتفالات بمناسبة الذكرى السنوية للحرب إلى زيادة إجمالية في عدد الاحتجاجات والتجمعات والمظاهرات التي نظمتها طائفتا ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو خلال هذه الفترة؛ وكانت كلها تحركات سلمية. واعتقلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو مجموعة من الأفراد السابقين في جيش تحرير كوسوفو المشتبه بارتكابهم جرائم حرب، مما أثار احتجاجات منظمة في ٢٦ بلدية سكانها من ألبان كوسوفو في ٢٣ آذار/مارس، شارك فيها ١ ٥٠٠ شخص في بريشتينا ونحو ٠٠٠ ١٥ شخص في البلديات الأخرى مجتمعة؛ واستقطب احتجاج ثانٍ نُظم في بريشتينا في ٢٣ آذار/مارس حشداً ضم ٠٠٠ ٣ شخص. وبعد عملية الاعتقال هذه، ألقيت قنبلة يدوية على سيارة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في بريزرين، فيما يشكل أخطر حادث يتعرض له المجتمع الدولي خلال تلك الفترة.

سابعا - سيادة القانون

٣٢ - استمر التعاون الفني مع وزارتي العدل والشؤون الداخلية في كوسوفو، وكذلك مع وزارة العدل الصربية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتلقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو طلبات للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة من الدول غير المعترفة بكوسوفو وقامت بإحالة تلك الطلبات. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بين وزارة العدل في كوسوفو ووزارة العدل الصربية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة المشاركة في المناقشات لمعالجة هذا الوضع، بما في ذلك المناقشات مع بعثة الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - كما واصلت شرطة بعثة الأمم المتحدة التعاون والتنسيق الفنيين مع شرطة كوسوفو ووزارتي العدل والداخلية في بريشتينا ووزارة الداخلية في بلغراد، ويسّرت التعاون، بصورة يومية، بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والدول الأعضاء فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ٢٢ طلبا لإصدار مذكرات دولية لاعتقال مطلوبين كما يسرت إصدار ثلاث مذكرات حمراء للإنتربول ونقل ٦ مطلوبين (٤ من ألمانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسويسرا وألبانيا واثنين إلى ألبانيا).

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة أيضاً خدمات في مجال التصديق على الوثائق، ولا سيما وثائق الحالة المدنية والمعاشات التقاعدية والوثائق الأكاديمية، لسكان كوسوفو وبناء على طلب الدول غير المعترفة بكوسوفو.

٣٥ - ووفقا لتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على الرغم من الإصلاحات الملحوظة التي جرت نتيجة لعملية فحص وإعادة تعيين القضاة والمدعين العامين، لا يزال

القضاء في كوسوفو يعاني من أوجه قصور خطيرة من حيث مدى الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في الدعاوى المدنية والجنائية. ولا يزال تراكم القضايا المعروضة على المحاكم مسألة مثيرة للقلق. وفي نهاية عام ٢٠١٠، كان مجموع عدد القضايا المعروضة أمام المحاكم والتي لم يُبت فيها يبلغ ٧٣١ ٢٣٥ قضية. وقد لاحظت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن نظام العدالة في منطقة ميتروفيتشا يعمل، منذ أكثر من ثلاث سنوات، بقدرة محدودة مما يخلف عواقب وخيمة فيما يتعلق بحقوق الأفراد في الاحتكام إلى القضاء والمثول أمام المحكمة في غضون فترة زمنية معقولة.

٣٦ - وفي ١٦ آذار/مارس، اعتقلت بعثة الاتحاد الأوروبي ثمانية أشخاص بتهمة ارتكاب جرائم حرب؛ واعتُقل شخص تاسع في سويسرا ونُقل إلى كوسوفو. وقد أصدرت سلطات كوسوفو بيانات مؤيدة للتحقيقات في هذه الادعاءات دعت فيها المتهمين إلى التعاون مع السلطات. وأكدت بعثة الاتحاد الأوروبي أن هناك أيضا أمرا بالقبض على فاتمير ليماي، الوزير السابق للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ونائب رئيس حزب كوسوفو الديمقراطي، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. والسيد ليماي عضو في جمعية كوسوفو ويدّعي بالتالي أنه يتمتع بحصانة برلمانية؛ وأعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي أن مسألة الحصانة لا تزال قيد الاستيضاح. وفي ٥ نيسان/أبريل، أمر قاض في بعثة الاتحاد الأوروبي بسجن بليريم كوتشي، الرئيس الحالي لبلدية سوهاريك/سوفا ريكا، لمدة ٣٠ يوما، بسبب رفضه الإدلاء بشهادته في التحقيقات الجارية بشأن جرائم الحرب. وبعد اعتقاله، نُظمت مظاهرات في سوهاريك/سوفا ريكا تطالب بالإفراج عنه فوراً.

ثامنا - شؤون الطوائف والعائدين

٣٧ - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة طوعية لأفراد بلغ عددهم ٢٠٨ أفراد بحلول نهاية آذار/مارس، مقارنة بعددهم الذي بلغ ٤٣٣ فردا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وكانت الأغلبية الساحقة من العائدين من طوائف الروما والأشكالي والمصريين البلقان في كوسوفو، حيث استأثرت بنسبة قاربت ٦٠ في المائة من العدد الإجمالي، يليهم صرب كوسوفو بنسبة ٢٢ في المائة وطائفة الغوراني بنسبة ١٠ في المائة والبوسنيين بنسبة ٦ في المائة وسكان الجبل الأسود بنسبة ٢ في المائة.

٣٨ - ونُظمت عدة زيارات استكشافية وزيارات إبلاغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أجريت تسع زيارات استكشافية لفائدة ١١٠ مشردين، معظمهم من الجبل الأسود وصربيا؛ حيث كان ٦٧ منهم من صرب كوسوفو و ٤٣ من طوائف الروما والأشكالي

والمصريين. ونُظمت أيضا ثلاث زيارات إبلاغ لصالح أكثر من ٥٠ شخصا مشردا في الجبل الأسود وصربيا.

٣٩ - وقد أعرب بعض الطوائف المستقبِلة في بلدتي كليني وديتشان عن معارضتهم لعودة صرب كوسوفو، مدّعين، دون إقامة البرهان، ضلوع العائدين في ارتكاب جرائم حرب إبان فترة النزاع. وكانت أكثر الحالات إثارة للجزع في قرى بوديسافتش ودرينوفتش وكروشفا وماذي كروسفو، التابعة لبلدية كليني، مع أن السلطات البلدية هناك بذلت مساع للتسوية. ونتيجة لذلك، عدل صرب كوسوفو المشردون الذين كانوا قد أبدوا عزمهم العودة إلى منطقة درينوفتش، عن قراراتهم.

٤٠ - وسجلت المفوضية أيضا عودة قسرية لـ ١١٧ شخصا من بلدان أوروبا الغربية أساسا، ٨٤ منهم من طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو. وتدل البيانات كذلك على أن ١٣ شخصا من صرب كوسوفو و ٧ أشخاص من بوسنيي كوسوفو وتركيَين من أتراك كوسوفو و ١١ من ألبان كوسوفو قد أعيدوا إلى أوطانهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤١ - وتعتزم عدة بلديات تلقي أعداد كبيرة من العائدين عودة قسرية، لكنها أكدت باستمرار أن محدودية قدراتها المالية والاجتماعية - الاقتصادية ستُعيق عملية اندماج هؤلاء العائدين. وقد حال التأخر في عملية إقرار ميزانية كوسوفو لعام ٢٠١١ دون التحقق حتى الآن من التعهد الذي أعلنته وزارة الداخلية في بريشتينا بزيادة الدعم المالي لإعادة إدماج العائدين قسرا.

٤٢ - وفي ١ نيسان/أبريل، بدأ تنفيذ تعداد للسكان والمساكن في جميع أنحاء كوسوفو باستثناء شمال كوسوفو حيث سيضطلع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بعد إجراء مشاورات بين بلغراد والاتحاد الأوروبي، بإجرائه فيها في تاريخ لاحق. وتقدم بعثة الأمم المتحدة المساعدة والدعم لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتوفير أماكن مكتبية وتيسير عقد الاجتماعات بين موظفي المكتب القائمين بالتعداد السكاني وقادة صرب كوسوفو المحليين. بيد أن مشاركة صرب كوسوفو في ذلك التعداد ظلت مسألة مثيرة للخلاف، ولئن كان صرب كوسوفو المنضوين تحت لواء سلطات كوسوفو يشاركون فيه، فإن درجة مشاركة صرب كوسوفو في جنوب نهر إيبار عموما لا يزال الغموض يكتنفها. وفي الأسابيع التي سبقت عملية التعداد السكاني، أعلن الوزير الصربي لشؤون كوسوفو وميتوهيا أن الأجدر أن تتولى الأمم المتحدة إجراء التعداد السكاني في جميع مناطق كوسوفو في شمال نهر إيبار وجنوبه ذات الأغلبية الصربية. وبالإضافة إلى ذلك، انتقد بعض المسؤولين الصرب

استبعاد مشردي صرب كوسوفو، غير المقيمين عادة في كوسوفو وممتلكاتهم من التعداد، وأعربوا عن اعتقادهم أن تكون نتائج التعداد السكاني قد طالها التلاعب بما يؤدي إلى تقلص الأعداد الرسمية للسكان الصرب، وما يترتب على ذلك من تهميشهم سياسيا أو حتى إخضاع عملية اللامركزية للمراجعة. وفي ١٥ نيسان/أبريل، لمّا حُدد الجدول الزمني الأولي لانتهاء التعداد السكاني، أعلنت لجنة كوسوفو المركزية للتعداد، ومكتب الاتصال التابع للمفوضية الأوروبية والمكتب الإحصائي لكوسوفو عن تمديده إلى ١٩ نيسان/أبريل في سبع بلديات هي: بريشتينا، وفِرزاتش، وديتشان، وغراكانيتشي، وشتربتشي، وباريش، وكلوكت. وأغلبية سكان هذه البلديات الأربع هُم من صرب كوسوفو.

٤٣ - ومع ذلك، تحرز عملية إدماج صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو على الصعيد المركزي وصعيد البلديات بعض التقدم. ففي معظم البلديات المنشأة حديثا التي ينحدر غالبية سكانها من صرب كوسوفو، أبدى بعض الموظفين من صرب كوسوفو في قطاعي التعليم والصحة اهتماما بإبرام عقود عمل مع سلطات كوسوفو. واتسع نطاق التعاون أيضا بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والسلطات البلدية. ففي بريشتينا، يشارك الآن قسّان من تلك الكنيسة، بفضل جهود التيسير التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة، في اجتماعات اللجنة البلدية لشؤون الطوائف والمجلس البلدي لسلامة المجتمعات المحلية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت بعثة الأمم المتحدة المساعدة لأفراد طوائف الأقليات في إجراء الاتصالات مع سلطات كوسوفو بشأن مسائل متنوعة من قبيل كفالة أن تحترم البلديات الشروط القانونية القاضية بإدراج الإحالات المرجعية الثنائية اللغة في الوثائق التي تصدرها؛ وتشجيع قيام السلطات البلدية بأنشطة التوعية وإيلاء الاهتمام لقرى الأقليات؛ وتقديم المساعدة فيما يتعلق بتسوية المشاكل المتصلة بالهياكل الأساسية مثل قطع الإمداد بالطاقة الكهربائية.

تاسعا - التراث الثقافي والديني

٤٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسهيل عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير في سياق ترميم مواقع التراث الثقافي والديني التي تضررت أو دُمرت خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وتحت رعاية لجنة تنفيذ أعمال التعمير، أُنجزت التركيبات النهائية الأساسية لأعمال الترميم المقررة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لكن الجهات المانحة الدولية شُجعت على المشاركة في مشاريع التمويل في بعض المواقع التي لم تكن مشمولة بالميزانية المثقلة بالأعباء.

٤٦ - وأجرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بدعم من البعثة تقييمات تقنية وأنجزت إعداد الوثائق المتعلقة بإعادة تشييد الحمام العثماني والكنيسة الكاثوليكية الرومانية في برزرين، بتمويل تبرعت به حكومتا ألبانيا وتركيا. وأبرمت البعثة واليونسكو مذكرة تفاهم تكميلية بشأن الحصول على مبلغ مليوني دولار أعلنت حكومة الاتحاد الروسي عن تبرعها به، على أن يوجّه لترميم أربعة مواقع في كوسوفو مدرجة في قائمة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر الصادرتين عن اليونسكو.

٤٧ - وبالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، تولت بعثة الأمم المتحدة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية التي اتُخذت لفائدة المواقع الأرثوذكسية الصربية المشمولة بالحماية. وعقب تخفيض قوام قوة كوسوفو إلى ٠٠٠ ٥ جندي وإعادة تشكيل القوة لتصبح عبارة عن مجموعتين قتاليتين متعددتي الجنسيات في ١ آذار/مارس، واصلت القوة الاضطلاع بالمهام الأمنية في أربعة مواقع ''ممتلكات ذات مركز خاص'' (أديرة فِسوكي ديتشاني، والملائكة المقدسة، وديفِتش، وبطريركية بِتش). وواصلت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية إبداء معارضتها لعملية نقل المزيد من المسؤوليات الأمنية من القوة الأمنية من قوة كوسوفو إلى شرطة كوسوفو، مدّعية أن أفراد تلك الشرطة لا يحظون بالثقة.

٤٨ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، أصدرت وزارة شؤون كوسوفو وميتوهيا الصربية بيانا يتعلق بسرقة صفائح الرصاص التي كانت تغطي جزءا من سقف كنيسة ليفِتسكا العذراء في برِتزرِن، والمدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، مطالبة بتحديد هويات الجناة ومعاقبتهم. وطلبت الوزارة أيضا توفير الحماية الكافية للكنيسة من أعمال التدنيس والتعدي واحتجت بالقول إن شرطة كوسوفو عاجزة عن توفير الأمن الكافي لأديرة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أو غيرها من الصروح الثقافية والتاريخية الصربية. وقد فتحت شرطة كوسوفو تحقيقا في الحادث. ولم تُوفّر الحراسة للكنيسة، التي تقع في حي سكني في مركز مدينة برِتزرِن، إلى أن عيّنت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو شركة أمنية اضطلعت بحراستها في الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووفّرت شرطة كوسوفو حراسة للكنيسة على مدار الساعة منذ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولم يتم التحقق بعد من توقيت سرقة مواد التسقيف الرصاصية المذكورة.

٤٩ - وفي ٢ آذار/مارس، وافقت بلدية بِتش على أن تدرج في المخططات المكانية للبلدية أحكاما تنص على اتخاذ الترتيبات الوقائية اللازمة للمنطقة المشمولة بحماية خاصة للبطريكية

الأرثوذكسية الصربية في بِتش. وقد تم إقرار هذه المخططات المكانية في عام ٢٠٠٦ دون تضمينها تلك الأحكام.

عاشرا – حقوق الإنسان

٥٠ – في ٢٨ شباط/فبراير، أحال ممثلي الخاص إلى لجنة حقوق الطفل التقرير الذي أعدته سلطات كوسوفو عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥١ – وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، كان الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة قد أنهى البت في ٩٢ مسألة من مجموع ٥٢٥ مسألة، بما فيها ٢٦ شكوى أُغلقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أصل المسائل المنجزة الـ ٩٢، أغلق الفريق ٤١ مسألة بأن أبدى آراءً بشأن وقائعها الموضوعية والمسائل الـ ٤١ المتبقية بأن قرّر أن الشكاوى التي تضمنتها تنقصها مقومات المقبولية. ومن مجموع المسائل الـ ٤١ المغلقة بإبداء رأي بشأن الوقائع الموضوعية، ارتأى الفريق أن بعثة الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن انتهاك حقوق الإنسان في ٣٩ مسألة وقدم بشأنها التوصيات المناسبة إلى ممثلي الخاص وفقا لولايتها.

٥٢ – ولم يتم بعد تعيين نواب أمناء مظالم في مؤسسة أمين المظالم. فلم يصدر برلمان كوسوفو الدعوة بعد للترشح لتلك المناصب، وفقا لما طلبه أمين المظالم في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، لكنه بصدد صياغة القواعد التنظيمية لانتخاب أولئك النواب. وتظل مؤسسة أمين المظالم ضعيفة بعدم انتخابهم.

٥٣ – وفي كانون الثاني/يناير، أدانت منظمة مراسلون بلا حدود والمنظمة الإعلامية لجنوب شرق أوروبا بأشد العبارات التهجم اللفظي الصادر على لسان زعيم في إحدى رابطات قدماء المحاربين في جيش تحرير كوسوفو بحق صحافي يعمل لحساب الصحيفة اليومية المحلية ”كوها ديتوري“ الصادرة باللغة الألبانية. وجاء التهجم ردا على انتقاد جريء وُجّه لمسؤولين في القطاع العام نشرته الصحيفة. ووقف عدد من المؤسسات المحلية في وجه ذلك دفاعا عن حرية التعبير وحريات الإعلام.

٥٤ – وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره المعنون ”تقرير التنمية البشرية في كوسوفو لعام ٢٠١٠ – الإدماج الاجتماعي“. ويلقي التقرير الضوء على تفشي نزعة الإقصاء على نطاق واسع في مختلف نواحي مجتمع كوسوفو، وتأثيرها على طائفة واسعة من الأشخاص المهددين بخطر أن يصبحوا ”الفئة الخفية“ من السكان، بمن فيهم المعانون من البطالة الطويلة الأجل، والأطفال والشباب المحرومون، والنساء في المناطق الريفية، وطوائف الروما والأشكالي والمصريين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

حادي عشر – التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٥٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير تيسير الترتيبات من أجل إشراك كوسوفو في المبادرات الدولية والإقليمية. وعلى الرغم من أن استمرار تشكك سلطات كوسوفو فيما تقوم به البعثة من تيسير، يبدو أن الحكومة الجديدة تتخذ موقفا عمليا يهدف إلى كفالة إشراك كوسوفو في المبادرات الدولية والإقليمية.

٥٦ - وفي ١١ آذار/مارس، يسرت البعثة عقد أول اجتماع في بروكسل للسنة التقويمية ٢٠١١ لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، إعلانا عن بدء سنة الرئاسة لعام ٢٠١١. وقدم الاجتماع لأطراف اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى والجهات المانحة معلومات أساسية عن الأنشطة السابقة والمقررة لأمانة الاتفاق. وفي يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، يسرت البعثة مشاركة سلطات كوسوفو في اجتماع مجلس التعاون الإقليمي بشأن دور البرلمانات في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، اختارت سلطات كوسوفو عدم المشاركة في اجتماعات مجلس التعاون الإقليمي الأخرى المعقودة خلال تلك الفترة.

٥٧ - ويسرت البعثة عقد ستة اجتماعات للمجتمعات المحلية بشأن الطاقة، بما في ذلك اجتماعات متعلقة بالتطورات والخطط فيما يتصل بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، واجتماعا للجنة التوجيهية لمرصد النقل لجنوب شرق أوروبا، ومؤتمرا بشأن حماية منطقة القوس الديناريكي وتنميتها المستدامة.

ثاني عشر – الملاحظات

٥٨ - من دواعي سروري أن الحوار الذي طال انتظاره بين بلغراد وبريشتينا، والذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها ٢٩٨/٦٤، قد بدأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقب تشكيل حكومة جديدة في بريشتينا في شباط/فبراير. ويشكل عقد اجتماعات منتظمة بين الجانبين، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، تطورا مشجعا. وفي ذلك الصدد، من الضروري لجميع الأطراف المعنية كفالة استمرار الحوار بوتيرة منتظمة. ومما يشجعني أيضا المناخ الإيجابي والبناء الذي ساد الاجتماعات الأولية للحوار، والاستعداد الذي أبداه الجانبان لإيجاد حلول تؤثر إيجابيا على الحياة اليومية للسكان. ورغم أنه من المبكر الآن تقييم نتائج الحوار، فإنني أحث بريشتينا وبلغراد على تكثيف مشاركتهما حسنة النية والبناءة ومضاعفة الجهود للوصول إلى أوجه تقارب في المواضيع المطروحة للنقاش.

٥٩ - وأرحب بالتعاون المتصل بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في الحوار. وسيواصل ممثلي الخاص المشاركة عن كثب مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، وسيواصل خبراء بعثة الأمم المتحدة دعم العملية، وذلك بغية المساعدة على تحقيق نتائج ملموسة وحلول إيجابية للقضايا المطروحة للنقاش. والآن وقد بدأ الحوار، من الضروري أن يستمر التعاون بغية كفالة تبادل فعال للمعلومات والإبلاغ عن الحوار إلى مجلس الأمن.

٦٠ - ومن المشجع أن الحالة في شمال كوسوفو ظلت هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم استمرار التوترات الكامنة. وأتوقع أن يوفر الحوار بين بريشتينا وبلغراد المنتدى الملائم لحل القضايا التي طال أمدها والمتصلة بشمال كوسوفو. وفي الوقت نفسه، من الضروري تجديد الدعوة من أجل إقامة حوار بين الطوائف هناك وحث جميع الجوانب على تجنب اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تقوض الوضع محليا. وفي هذا السياق، يظل من المهم أهمية حيوية الاستمرار في التنسيق الوثيق، من أجل المصلحة العامة لصون السلام و الاستقرار في كوسوفو، لأي مبادرة لمعالجة الحالة تتخذها الأطراف الفاعلة الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٦١ - وتظل لجنة تنفيذ الترميم تشكل الآلية الوحيدة للتعامل التقني بشأن مسائل ترميم التراث الثقافي وصونه بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وبلغراد وبريشتينا. وتواصل اللجنة الاضطلاع بعملها القيم، إلا أنه ما لم تخصص لها موارد إضافية، سيتعين إنهاؤها تدريجيا بحلول أواخر عام ٢٠١١. وأدعو المجتمع الدولي إلى توفير دعم ملموس للجنة بغية تمكينها من مواصلة العمل بوصفها منتدى مفيدا للتعاون في هذا المجال الهام.

٦٢ - وقد أحطت علما بقيام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا باتخاذ قرار بشأن التقرير المتعلق بالتحقيق في ادعاءات بمعاملة غير إنسانية للناس والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو. وهناك حاجة لإجراء تحقيق شامل ومحايد ومستقل في هذه الادعاءات الخطيرة، يكون مشفوعا ببرنامج قوي لحماية الشهود ويحظى بالتعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية. وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استعداد لبذل تعاونها الكامل لأي تحقيق يتم القيام به.

٦٣ - وختاما أعرب عن امتناني للامبيرتو زانييه، ممثلي الخاص، لتفانيه وقيادته للبعثة ولجهوده التي يبذلها سعيا إلى زيادة التعاون بين جميع الجوانب وصون الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وأتقدم بالإشادة أيضا لجميع موظفي البعثة على عملهم والتزامهم بأهداف الأمم المتحدة.

٦٤ - وأخيرا، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ أمد طويل في كوسوفو، وهم الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما تقدمه هذه الجهات من دعم وتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية وسياسات الأمن المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز تنفيذي

تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ ولايتها عن طريق مساعدة ودعم السلطات في كوسوفو في مجال سيادة القانون وفي الوقت نفسه تطبيق مهامها التنفيذية، كلما كان ذلك ضروريا، من أجل القيام بمهام العمل الشرطي وإجراء التحقيقات. ولا يزال تركيز البعثة على فرض سيادة القانون في شمال كوسوفو يوجه العديد من الجهود الرئيسية، بما في ذلك نشر فرقة عمل ينصب تركيزها على الجرائم الخطيرة وعلى الجريمة المنظمة فضلا عن إيلاء قدر أكبر من التركيز على التوعية وعلى إبراز دور البعثة في المنطقة. وجرى الاضطلاع أيضا في جميع أنحاء كوسوفو بعدد من عمليات الشرطة والتحقيقات القضائية التي تشمل جرائم الحرب والفساد والجريمة المنظمة. وبالتوصل إلى حل نهائي للعملية الانتخابية الطويلة، بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي في إقامة علاقة عمل مع الحكومة الجديدة في كوسوفو.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نسيان/أبريل ٢٠١١

لمحة عامة

تتألف بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حاليا من ٢ ٨٥٨ موظفا (١ ٦٧٠ من الموظفين الدوليين و ١ ١٨٨ موظفا محليا). ولا تزال عمليات الرصد، والإرشاد وإسداء المشورة هي المهام الرئيسية لبعثة الاتحاد الأوروبي وتشكل معظم أعمالها اليومية، على الرغم من أن المهام التنفيذية لتلك البعثة تحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام.

وفي آذار/مارس، نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي معتكفا لمجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون مع وزراء الحكومة الجديدة (بشكل رئيسي مع وزراء الداخلية، والعدل، والمالية) من أجل تنسيق المزيد من التعاون بشأن سيادة القانون والمسائل التقنية ذات الصلة بولاية بالبعثة. وأعقب هذا اجتماع آخر عُقد في ١٨ نيسان/أبريل.

ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي تولي اهتماما خاصا لفرض سيادة القانون في شمال كوسوفو. ويجرى في الوقت الحالي تشكيل فرقة عمل ميتروفيتشا، وهي وحدة مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة وتضم شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي، وموظفين من وزارة العدل والجمارك، وقد اتخذت شكلا رسميا الآن، وتتولى إجراء عدد من التحقيقات الحساسة في إطار الولاية التنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي. ولا تزال العمليات في المنطقة تتسم بالحساسية، وكثيرا ما تؤدي الجهود الرئيسية لإنفاذ القانون، مثل تلك التي أُضطلع بها في زوبين بوتوك في ١٥ شباط/فبراير، إلى نشوب إعمال احتجاجية وعدائية محلية في مواجهة بعثة الاتحاد الأوروبي وأي وجود دولي. وقد أدت الجهود التي تبذلها الحكومة في كوسوفو من أجل فرض سيادة القانون في الشمال إلى نشوب ردود أفعال عدائية مماثلة وسط السكان المحليين، بما في ذلك عدد من الاحتجاجات والحواجز التي أقيمت على الطرقات ردا على المحاولة التي جرت في شباط/فبراير لنشر وحدات شرطة المرور الإقليمية في كوسوفو. ورغم هذه الحساسيات المحلية، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بالمهام التنفيذية وعمليات الرصد، والإرشاد وإسداء المشورة في الوقت الذي تعمل فيه على نزع فتيل التوتر بين السكان المحليين وحكومة كوسوفو. وإضافة إلى هذه الجهود، يتلقى وجود بعثة الاتحاد الأوروبي في المنطقة الدعم عن طريق الجهود المستمرة في مجال التوعية والتعليم وبزيادة عدد موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المقيمين في الشمال.

وتقدم بعثة الاتحاد الأوروبي الإرشاد، والرصد وتسدي المشورة بشأن العديد من جوانب منهجية مستوى الإدارة في المؤسسات الرئيسية في كوسوفو، بما في ذلك الإسهام في الهيكل الجديد لشرطة كوسوفو الذي دخل حيز النفاذ في آذار/مارس. وينصب تركيز الهيكل الجديد على مستوى المقر الرئيسي لشرطة كوسوفو، ودمج إدارتين لشرطة كوسوفو معنيتين بالحدود، وتنفيذ قدرات جديدة للتخطيط المتعدد المستويات، وتحسين مراقبة الجودة فيما يتعلق بتحقيقات الطب الشرعي. وعقب إعادة الهيكلة، سيستمر العمل على إنشاء وحدة حماية الشهود. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا المرحلتين الأوليين لعملية التسليم/التسلم ذات المراحل الثلاث المتعلقة بالحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد بدأت المرحلة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مع تسليم قوة كوسوفو مهمة مراقبة القسم الثاني من الحدود إلى شرطة كوسوفو في آذار/مارس. وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي رصد التقدم الذي تحرزه كوسوفو عن كثب في إدارة وتسيير الدوريات في الحدود الشمالية للمساعدة على كفالة عملية منظمة قبل المرحلة الثالثة ذات الأهمية البالغة.

جرائم الحرب

في كانون الثاني/يناير، صدر عدد من الأحكام فيما يتصل بجرائم الحرب. وقبلت هيئة قضائية مختلطة من بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليين في المحكمة العليا جزئيا الطعون المقدمة من ثلاثة من المتهمين في ما يسمى بقضية ''مجموعة لابي'' المتعلقة بارتكاب جرائم الحرب وأمرت بإعادة القضية إلى محكمة ابتدائية لإعادة المحاكمة جزئيا مرة ثانية.

وفي آذار/مارس، استؤنفت إجراءات ''محاكمة غيشتي'' التي تشمل شخصين (ثابت غيشتي ورضا أليجا) تحت توجيه محكمة مقاطعة ميتروفيتشا، مع هيئة قضائية تضم اثنين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقاض محلي. ووجهت إلى المتهمين تهم بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين فيما يتصل بجرائم ارتكبت في ألبانيا أثناء النزاع المسلح في كوسوفو في عام ١٩٩٩. ويقف السيد غيشتي متهما بالمعاملة غير الإنسانية، والتعذيب، وانتهاك السلامة الجسدية والمشاركة في عمليات قتل، حينما كان يتولى منصبا قياديا في جيش تحرير كوسوفو. ويُتهم السيد أليجا بانتهاك السلامة الجسدية، والمعاملة غير الإنسانية للمحتجزين في المجمع العسكري لجيش تحرير كوسوفو. ومن المتوقع أن تستمر جلسات المحكمة خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه. وفي آذار/مارس أيضا، بدأت محاكمة ما يسمى بقضية ''بلاكا'' لجرائم الحرب المتهم فيها كل من فخر الدين غاشي وحسني راما في محكمة مقاطعة بريشتينا، تحت توجيه هيئة قضائية مشكلة من قاض محلي وقاضيين من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي. وهذه هي المحاكمة الأولى الناتجة عن الشهادات التي أدلى بها الشاهد المتعاون ناظم بلاكا، الذي قبل أن يكمل شاهدته في وقت لاحق في نيسان/أبريل.

وفي ١٦ آذار/مارس، نفذت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي ثمان عمليات لإلقاء القبض في بريزرين وعملية واحدة في سويسرا فيما يتصل بادعاءات بارتكاب جرائم حرب ضد أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو. وصدرت الأوامر بإلقاء القبض من قاضي الإجراءات التمهيدية في محكمة مقاطعة بريشتينا التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي استنادا إلى قيام شكوك بارتكاب القتل والتعذيب وجرائم أخرى ضد المدنيين من ألبان وصرب كوسوفو وأسرى الحرب في مركز الاحتجاز في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وقد أُعد أيضا أمر بإلقاء القبض على وزير النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية السابق فاتمير ليماج المتهم في هذه القضية، ولكن لم يُنفذ انتظارا لاستجلاء مسألة حصانته البرلمانية. ويجري التحقيق تحت إشراف أحد أعضاء النيابة العامة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي.

الفساد

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي ترتيب أولويات التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة مرتكبيها من خلال التعاون الوثيق بين أعضاء الادعاء العام التابعين للبعثة وأعضاء النيابة العامة في كوسوفو. ولا تزال التحقيقات جارية في قضيتي فساد مستقلتين: ضد أربعة متهمين فيما يتصل بالحاكم السابق لمصرف كوسوفو المركزي وفيما يتعلق بوزير النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية السابق فاتمير ليماج. وفي كانون الثاني/يناير، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بتفتيش أربع شركات فيما يتصل بالتحقيق في مناقصة مشبوهة لوزارة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبالإضافة إلى المهام التنفيذية، تسدي بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة على نحو مكثف وتسهم في مؤسسات كوسوفو وفي التشريع. وحينما خلصت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أن قوانين كوسوفو الحالية المتعلقة بالمصادرة لا تطبق على نحو يتسم بالكفاءة، تدعم البعثة وتتعقب وتقوم بالإبلاغ عن مقاضاة مرتكبي الفساد بشكل استباقي لكفالة الفصل الناجع في هذه القضايا.

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم أيضا فيما يتصل بجهود الإصلاح التي تبذلها حكومة كوسوفو، وتدعم دعوة الحكومة لتوسيع نطاق قوانين المصادرة لتشمل المصادرة التي لا تقوم على الإدانة وتعمل على كفالة توافق هذه القوانين مع المعايير الدولية، ولا سيما مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الجريمة المنظمة

في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أيدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، عضو مجلس الشيوخ ديك مارتي المعنون ”التحقيق في الادعاءات لمعاملة غير إنسانية للناس والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو“. ويشير التقرير إلى أن قادة كوسوفو هم حلقة للجريمة المنظمة تشمل تهريب المخدرات، والاتجار في الأعضاء البشرية والقتل. ومنذ نشر هذه المزاعم، اتخذت بعثة الاتحاد الأوروبي موقفا ثابتا بشأن هذه المسألة، معلنة أن لديها القدرة، والخبرة والولاية القضائية للتعامل مع هذه القضية، وهي تتولى المسؤولية عن التحقيق. وقد ناشدت البعثة جميع المنظمات والأفراد المعنيين تقديم النتائج التي تم التوصل إليها والاتصال بالبعثة من أجل تيسير إجراء أي تحقيق بهذا الشأن. وعلى المستوى العملي، فتحت البعثة تحقيقا أوليا في الموضوع وتلتزم بتوفير جميع الوسائل اللازمة، بما في ذلك أمن الشهود، وتقييم المخاطر وإدارتها، وما يكفي من المرافق والموظفين المكرسين مما قد يكون مطلوبا كجزء من التحقيق في القضية. وناشد أعضاء النيابة العامة

التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي أعضاء النيابة العامة في تيرانا وبلغراد المساعدة في التحقيق. واجتمع أعضاء النيابة العامة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي بعضو مجلس الشيوخ مارتي لمناقشة النتائج التي خلص إليها.

وبدأ في بريشتينا في ٢ شباط/فبراير ما يسمى بمحاكمة قضية نهر تيسا، بإشراف قاض من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي. وتشمل المحاكمة ثمانية متهمين بتهمة تسبيب الموت لـ ١٥ من ألبان كوسوفو كجزء من المحاولة الفاشلة لعبور الحدود بين صربيا وهنغاريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويعتقد أن الأحداث قد كشفت عن حلقة دولية للجريمة المنظمة التي تعرض توفير معبر غير قانوني من كوسوفو إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن كلا من المتهمين دفع بأنه غير مذنب في تهمتي الجريمة المنظمة والاتجار في البشر.

وفي ١٥ شباط/فبراير، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بعملية كبرى من عمليات إنفاذ القانون لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة زوبين بوتوك في شمال كوسوفو. ونُفذت العملية من قبل شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وبدعم من وحدات قوة كوسوفو.

وفي ٢ آذار/مارس أيد جزئيا قاض تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي عريضة الاتهام في مواجهة أربعة من المتهمين فيما يسمى بقضية ”ميديكوس“. وجرى تأييد تهم ممارسة نشاط طبي بالمخالفة للقانون وإساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة ولكن القاضي التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي شطب التهم المتعلقة بالاتجار في البشر والجريمة المنظمة. وقدم المدعي العام المسؤول طعنا في قرار القاضي ومن المقرر أن يصدر القرار بشان هذا الطعن في ٢٧ نيسان/أبريل. وهذا هو الإجراء الأخير الذي سيتخذ قبل البدء في المحاكمة الرئيسية. ومن بين ١١ متهما، جرى حتى الآن توجيه الاتهام لـ ٧ أشخاص، معظمهم من الأطباء المحليين المشهورين، بالقيام بعمليات زرع كلى بالمخالفة للقانون في عيادة خاصة في بريشتينا تعرف بـ ”ميديكوس“. ويُدعى بأن الكلى قد استؤصلت من أشخاص فقراء، جرى استقدامهم بوعود كاذبة بمنحهم مبالغ مالية لم يحصلوا عليها مطلقا، ومن ثم زراعة تلك الكلى لمرضى من الأغنياء الأجانب. وبدأت شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الأمم المتحدة إجراءات القضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

صدر بموافقة اكسافير **بووت دي مارنهاك**

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١)

البلد	العدد
ألمانيا	١
غانا	١
إيطاليا	١
تركيا	١
رومانيا	١
الاتحاد الروسي	١
باكستان	١
أوكرانيا	١
المجموع	**٨**

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١)

البلد	العدد
الدانمرك	١
بولندا	١
النرويج	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
رومانيا	١
الجمهورية التشيكية	١
المجموع	**٨**

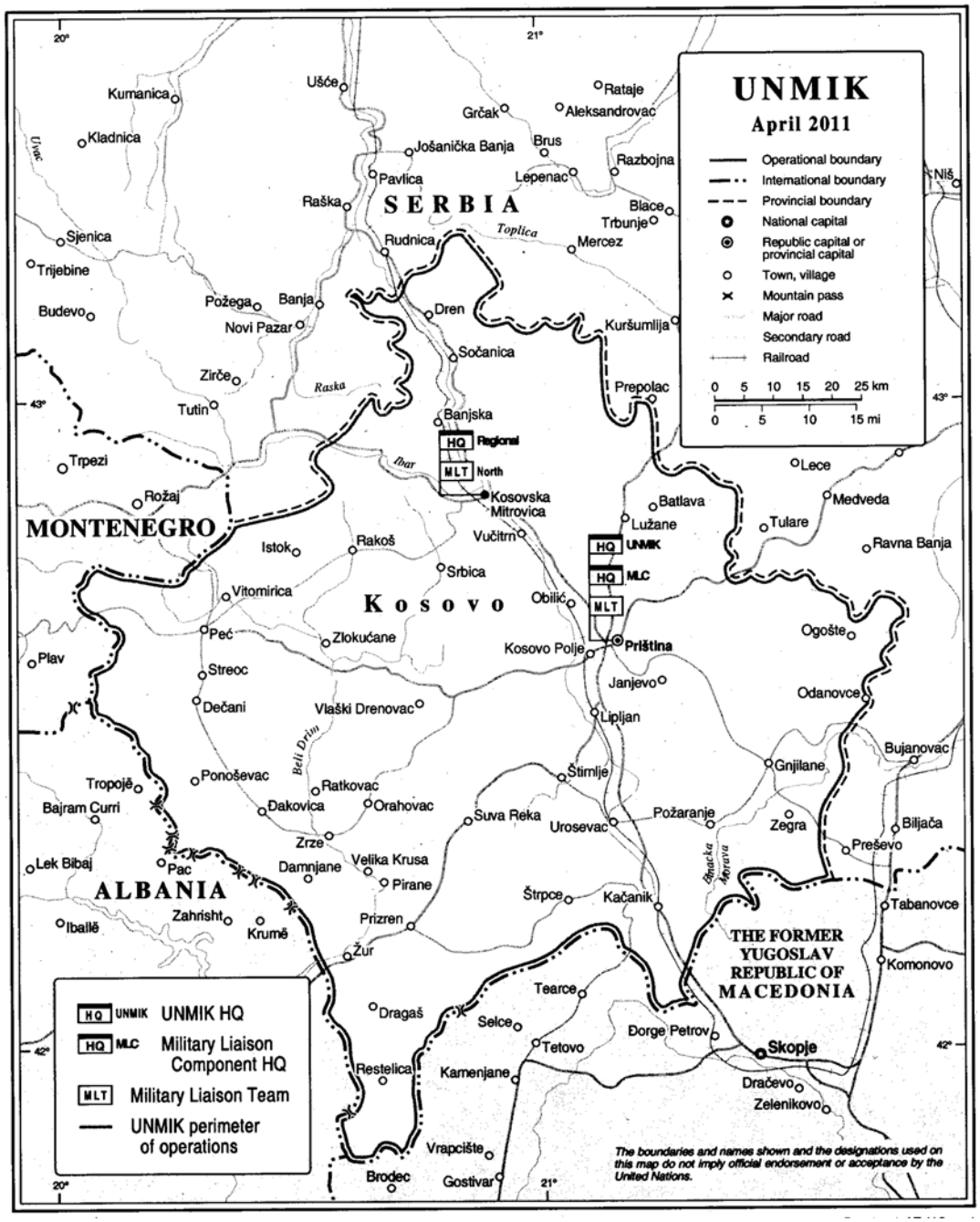
UNMIK
April 2011
Operational boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
0 5 10 15 20 25 km
0 5 10 15 mi
SERBIA
MONTENEGRO
Kosovo
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
HQ Regional
MLT North
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
Priština
Kosovska Mitrovica
Skopje
UNMIK HQ
Military Liaison Component HQ
Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.